رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1271) السنة الخامسة - الخميس (10) تموز 2008

http ://www.almadapaper.com

E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية

20 صفحة

500 دينار

جدد دعم ومساندة بلاده لتطلعات الشعب العراقي

طالباني يبحث مع السفير الايراني العلاقات الثنائية

بغداد/ المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني، في مقر إقامته ببغداد، السفير الإيراني لدى العراق حسن كاظمي قمي و الوفد المرافق له، و بحث معه العلاقات الثنائية بين العراق و الجمهورية الإسلامية الإيرانية و سبل تعزيزها.

كما بحث الطرفان جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جهته، جدد السفير الإيراني دعم و مساندة بلاده لتطلعات الشعب العراقي في الاستقرار و الازدهار والتقدم.

وكان الرئيس طالباني قد بحث مع السفير البريطاني، تطورات الأوضاع السياسية و الأمنية في العراق. وذلك خلال استقباله، في مقر إقامته ببغداد، السفير البريطاني لدى العراق كرستوفر برينتيس.

واكد الجانبان أهمية الدعم الذي قدمته و تقدمه حكومة المملكة المتحدة للشعب العراقي في مختلف المجالات. فيما شدد طالباني على ضرورة الحفاظ على متانة العلاقات الثنائية بين العراق و المملكة المتحدة و العمل معاً لتطويرها و تعميقها و التي ستكون بالتأكيد في مصلحة الجانبين.

كما بحث الجانبان عدداً من القضايا المهمة، منها انتخابات مجالس المحافظات و عودة وزراء جبهة التوافق إلى الحكومة، و أهمية إنجاز القوانين التي تهم الشعب العراقي في مجلس النواب.

من ناحيته أكد السفير البريطاني استمرار بلاده في تقديم الدعم للعراق و للعملية السياسية.

و في ختام اللقاء قدم السفير كرستوفر برينتيس شكره و امتنانه للرئيس طالباني على اهتمامه المتواصل بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين من أجل المصالح المشتركة للشعبين العراقي و البريطاني.

و حضر اللقاء وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي، كما حضره كبير مستشاري رئيس الجمهورية الأستاذ فخري كريم.

وفي غضون ذلك استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني، في مقر إقامته ببغداد، نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، الذي جاء لتقديم التهنئة للرئيس طالباني، على سلامة العودة من جولته إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

و أثناء اللقاء، تباحث الطرفان في الشؤون العراقية، حيث أكدا ضرورة توحيد الجهود من اجل تدعيم العملية السياسية و الاستفادة من النجاحات التي تحققت على الصعيد الداخلي و في مسار العلاقات مع دول الجوار والبلدان العربية والأوروبية، و استثمار هذه الانجازات بشكل أفضل..

كما أكدا ضرورة الإسراع في عودة وزراء جبهة التوافق إلى الحكومة و تأثيرها في إعادة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية و إنجاح مشروع المصالحة الوطنية في البلاد.

وشرح الرئيس طالباني لنائبه، أهمية لقاءاته مع كبار المسؤولين في واشنطن. بدوره، اطلع الهاشمي، رئيس الجمهورية، على نتائج زيارته مدينة كركوك و لقائه بالمسؤولين هناك، حيث أشاد الرئيس طالباني بهذه الزيارة و اعتبرها مهمة و تساهم في تعزيز التآخي و التعايش الحضاري بين جميع المكونات المختلفة في المدينة.

الرئيس طالباني مع السفير الايراني حسن كاظمي قمي

قريباً..اجتماع عراقي كويتي لبحث تعويضات حرب الخليج

الكويت / رويترز

قالت وكالة الانباء الكويتية إن مسؤولين كويتيين وعراقيين سيجتمعون قريباً جداً لبحث التعويضات التي فرضت على بغداد بسبب غزو دولة الكويت١٩٩٠ .

ونقلت الوكالة عن وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله قوله: سيعقد اجتماع في القريب العاجل مع الجانب العراقي تحت اشراف مسؤولين عن التعويضات بالامم المتحدة لبحث هذه القضية التي لمجلس الامن القول الاخير فيها. ولم يذكر الجار الله موعداً للاجتماع لكن العراق قال في نيسان إن الكويت وافقت على بحث طلبه لخفض مدفوعات التعويضات. وقالت الكويت في ذلك الوقت ان أي تغيير في نظام التعويضات يجب ان يأتي في صورة قرار من مجلس الامن.

قالت ان الأمر مرتبط بتحسن قدرات القوات المحلية

واشنطن ترفض تحديد جدول زمني لسحب قواتها من العراق

بغداد / المدى

قال البيت الابيض الاربعاء ان الولايات المتحدة ما زالت تعارض تحديد أي موعد "تعسفي" لانسحاب قواتها من العراق.

وقالت دانا بيرينو المتحدثة باسم البيت الابيض "عارضنا دائما ومازلنا نعارض موعدا تعسفيا للانسحاب."

واضافت قائلة للصحفيين المرافقين للرئيس الامريكي جورج بوش في قمة مجموعة الثماني في اليابان ان الولايات المتحدة تعتقد أن تلك القرارات ينبغي ان "تستند الى الاوضاع على الارض" وأن العراقيين يوافقون على ذلك.

ورفضت الخارجية الامريكية بتحديد جدول زمني لسحب القوات الأميركية والأجنبية من العراق، وأكدت أن أي سحب للقوات الأجنبية سيعتمد على الأوضاع على الأرض.

وقال المتحدث باسم الخارجية غونزالو غاليغوس إن هناك تفاهما بين واشنطن وبغداد يقضي بأن الولايات المتحدة ستسحب قواتها طبقا للظروف والأوضاع في العراق.

في السياق ذاته قال وزير الدفاع الامريكي روبرت جيتس يوم الثلاثاء إنه يتوقع سحب مزيد من القوات الامريكية من العراق مع تحسن مقدرة قوات الامن المحلية مهونا من شأن مطالبات بغداد بتعيين موعد نهائي محدد للانسحاب.

وقال جيتس للصحفيين اثناء زيارة لقاعدة فورت لويس العسكرية في ولاية واشنطن "مع اشتداد قوة قوات الامن العراقية وتحسنها سيكون بمقدورنا مواصلة سحب قواتنا في المستقبل." واكد وزير الدفاع ان اي قرار لسحب القوات سيعتمد على مقدرة القوات العراقية على تحمل مسؤولية الامن والقتال.

وقال "عملية نقل السيطرة والمسؤولية الاولية عن الامن هذه جارية وبناء على كل ما سمعته سوف نستطيع الاستمرار.. لكن هذا يعتمد حقا على الاوضاع على الارض." لكن العراق بدأ يدعو الى وضع جدول زمني يحدد مواعيد لانسحاب القوات الاجنبية. وقال مستشار الامن القومي موفق الربيعي إن العراق لن يقبل اي اتفاق امني مع الولايات المتحدة لا يتضمن مواعيد لانسحاب القوات.

وجاء هذا بعد تصريحات لرئيس الوزراء نوري المالكي اقترح فيها وضع جدول زمني ضمن الاتفاق. واشار المالكي الى ان الاتفاق سيكون مذكرة تفاهم وليس " اتفاقا لوضع القوات" طويل الامد كما تريد واشنطن.

البحرين تعيّن سفيراً لها في بغداد

المنامة / وكالات

أعلن في مملكة البحرين عن تعيين صلاح علي المالكي سفيراً مقيماً للمملكة في بغداد. وتأتي الخطوة البحرينية بعد يومين من تعيين الإمارات العربية المتحدة سفيراً لها في بغداد وذلك تزامناً مع زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى دولة الامارات.

وقد عمل السفير البحريني الجديد في بغداد ضمن بعثة بلاده لدى الأمم المتحدة في نيويورك قبل أن يتولى منصباً في الخارجية. وكانت الإمارات قد عينت هذا الأسبوع عبد الله ابراهيم الشحي سفيرا للدولة في بغداد وأعلنت شطب جميع ديون العراق المستحقة لها.

زمالات دراسية جزائرية للطلبة العراقيين

بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن توفر زمالات دراسية ممنوحة للعراق من قبل الحكومة الجزائرية للحصول على شهادة الماجستير للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩مخصصة لموظفي الدولة.

وقال مصدر في دائرة البعثات والعلاقات الثقافية أن المعهد العالي العربي في الجزائر منح العراق مقعدين دراسيين في تخصصات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية أو ما يسمى بتكنولوجيا الترجمة مضيفاً أن شروط التقديم تتضمن أن لا يقل معدل المتقدم عن ٧٠بالمئة وان لا تقل خدمته الوظيفية عن سنتين وان لا يزيد عمره على ٣٥ عاما.

ودعا المصدر الجامعات والهيئات كافة إلى تسمية مرشح واحد لكل اختصاص في ضوء الخلفية العلمية واعتماد مبدأ المفاضلة في اختيار المرشحين مشيراً إلى أن آخر موعد للتقديم يوم الأربعاء المصادف ٣٠/٧/ ٢٠٠٨,

إعادة ترسيم حدود السيادة

بعيداً عن " البدائل اللفظية "

-٣-

فخري كريم

ان البلاد تدار بلا سيادة فعلية. وهذا واقع لا جدال فيه، يضع الوطنيين امام مسؤولية تجاوزه، واستعادة أستقلال وسيادة البلاد بأقل ما يمكن من الاضرار والتبعات السلبية، وابعد ما يمكن عن المغامرة غير المحسوبة، بماتحقق من نجاحات وانجازات في اطار الاستحقاقات الامنية والسياسية والاقتصادية.

والجدل يدور بخصوص السبل والوسائل الكفيلة بالانتقال الى مرحلة السيادة الفعلية، لكنه جدل يفتقر حتى الآن الى مواجهة مكشوفة لمتطلبات هذا الاستحقاق، وما بعده، والتداعيات التي يمكن ان تؤدي اليه، اذا لم يستند الى رؤية واضحة، بمنأى عن تأثيرات جانبية، وردود افعال ذاتية، وانسياق وراء ضغوط خارجية.

ان خروج العراق من التزامات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ومفرداته، لا يتحقق بالمناورات والالتفاف عليه، بل بمواجهة متطلباته وتقييم مسؤول للبدائل المطروحة، ومايمكن ان تحققه من انجاز سيادي او القبول بتمديد مفعوله، وما يعنيه ذلك من استمرار "للوصاية المذلة" وكوابيسها.

ان "الهروب الى الامام" ليس انتصاراً ولايغني عن هزيمة، بل يعكس ضعفاً وعجزاً عن مواجهة الحقيقة المرة التي تدفع الى اعتباره خياراً..

ويبدو واضحا اليوم ان على الحكومة والقيادة السياسية بكل اطرافها، ان تتجرع الكأس "وأحلى ما فيها مر".

وما هو اكثر وضوحاً، انها بدرجات متفاوتة لا تريد ان تكون "كبش فداء" فتأخذ على عاتقها قبول اي خيار ينطوي على التزامات مخلة، حتى ولو شكلت تجاوزا ايجابيا "للسيادة المنقوصة" .

ولان طبيعة مثل هذه المواقف، ليست سوى (مراوغة) و (مناورة ساذجة) وتخلٍ عن (المسؤولية الوطنية) فإن اي طرف يعتمدها أداة لتحديد موقف، لا يمكن ان يكون منزهاً ، مأمون الجانب، جديراً بتحمل المسؤولية. وليس اشد اضراراً على مصالح البلاد في المرحلة الراهنة، من (المزايدة) والتلاعب بالمشاعر، (والفروسية الدنكيشوتية).

المطلوب، بكلمات بسيطة وواضحة، اتخاذ قرار سياسي، تشارك في تبنيه علنا، القيادة السياسية، بكل اطرافها الاساسية، ويقره البرلمان، بشأن الخيار الافضل والاقرب الى مفهوم السيادة، للخروج من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة، المخل بابسط تجليات الارادة الوطنية، ومن دون الانزلاق الى التزامات تعاقدية، تسلب هذه الارادة من حيث الجوهر وتتناقض معها.

ان (الاتفاقية) او (مذكرة التفاهم) لا تختلفان الا من حيث التعبير او الشكل، وكل منهما يمكن ان ينطوي على التزامات تعاقدية مخلة.

والعبرة ليست في اي منهما يتجسد الخيار الافضل للخروج من الحالة الراهنة ، بل ما يفرضه من شروط والتزامات وقيود تمس السيادة والارادة العراقية الحرة.

ان المراوحة والاستغراق في نحت (بدائل لفظية)،لا تغني ولاتحرر الحكومة او القيادة السياسية، في المحصلة النهائية، من مسؤولية اتخاذ القرار وتحمل نتائجه.

ولكي يكون قرارها انعكاسا لطبيعة المرحلة التي تجتازها البلاد، وظروفها الموضوعية، وتجاذباتها، وموازين القوى التي تتحكم في وجهة تطورها، فعلى الحكومة ان تبادر الى تشكيل لجان سياسية، قانونية، عسكرية،أمنية، مالية ومؤهلة، لاتعتمد في اختيارها على المحاصصة والتلاوين المذهبية، بل على الخبرة والجرأة في التقييم، لتقدم تصوراتها الملموسة المحددة الى المجلس السياسي للامن الوطني، وليحدد في ضوئها وجهة سياسية يتخذ وفقاً لموجباتها القرار في اختيار البديل.

ان اي قرار او وجهة لا يراعي تقييم ما انجز من مهام، وما لم ينجز من استحقاقات، سواء على الصعيد العسكري او الامني او المالي، ولا يأخذ بالاعتبار مدى نضج حالة التوافق الوطني، والمصالحة الوطنية في العمق، لن يكتب له النجاح ولن يعبر عن الخيار الوطني.

ورفض الصيغ الاولى من مسودة الاتفاقية المطروحة من الجانب الامريكي من قبل اجماع المجلس السياسي للامن الوطني، دليل وعي وطني، وحصانة في مواجهة الخيارات المتعارضة مع مصالح البلاد.

لكن الرفض دائما سهل وميسور، وعالمنا العربي يعج بالرافضين، وصدام كان معلماً متخاذلاً معروفاً في عالم الرافضين.

المهمة الملحة المباشرة امام القيادات السياسية، .. القبول بخيار يتجاوز ما نحن فيه من مذلة وطنية عامة، تفضي الى اعادة ترسيم حدود السيادة، وارساء اسسها وتمكيننا من مواجهة متطلباتها.

لعدم اتفاق الكتل السياسية على النقاط الخلافية

مصادر برلمانية ترجح تأجيل التعديلات الدستورية الى الدورة المقبلة

بغداد / المدى

رجح علي العلاق عضو لجنة التعديلات الدستورية، تأجيل التعديلات إلى الدورة البرلمانية المقبلة لعدم اتفاق الكتل السياسية على بعض النقاط الخلافية ومنها المادة ١٤٠ المتعلقة بمصير المناطق المتنازع عليها إضافة إلى صلاحيات رئيس الجمهورية.

وأوضح العلاق أن "هناك رأياً داخل لجنة التعديلات الدستورية وحظي بالأغلبية وهو عرض التعديلات الدستورية للاستفتاء، وما تبقى من أمور خلافية تؤجل إلى الدورة الانتخابية القادمة للبرلمان وهو الخيار الأخير نتيجة لعدم التوصل إلى حلول بشان هذه الأمور".

وعن القضايا الخلافية بين العلاق أن "القضية الأهم هي قضية المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها منطقة كركوك وصلاحيات رئيس الجمهورية التي يطالب الأكراد بتوسيعها".

وبحسب المادة ١٤٠ من الدستور ، فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها وأبرزها محافظة كركوك الغنية بالنفط، تعالج على ثلاث مراحل وهي: التطبيع، ثم إجراء إحصاء سكاني، يعقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق الأمر الذي سيقرر ما إذا كانت كركوك ستبقى محافظة أو تنضم إلى إقليم كردستان.

وكان من المفترض أن تنجز تلك المراحل خلال مدة أقصاها الـ٣١ كانون الأول من العام الماضي، وهي المهلة التي تم تمديدها لمدة ستة أشهر انتهت بنهاية شهر حزيران الماضي. وأضاف أن "النقطة الخلافية الأخرى هي توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم"، لأن "البعض يريد أن تتركز الصلاحيات بالحكومة الاتحادية ومنهم حزب الدعوة الإسلامي والتوافق، والبعض الآخر يريد أن تكون هناك صلاحيات واسعة للمحافظات ومنهم المجلس الأعلى الإسلامي والتحالف الكردستاني ".

وتابع عضو لجنة العلاقات الدستورية أن من بعض النقاط الخلافية الأخرى "مسالة هوية العراق العربية والإسلامية وقضية التوزيع العادل للثروة الوطنية" ولقد "أردنا أن نتوافق على هذه القضايا لذلك أرسلناها للمجلس السياسي للأمن الوطني وللمجلس التنفيذي ثلاثة زائد واحد ونحن ننتظر رأيهم بالموضوع".

وكان البرلمان العراقي قد شكل لجنة برلمانية للنظر بتعديل الدستور، وتشكلت ثلاث لجان فرعية تختص بالأمور الصياغية، والفنية ،والسياسية.